الملاحق

ملحق رقم "1" استمارة الاستبانه

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد / المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : استمارة استبانه

اتوجه اليكم بالتقديروالاحترام راجياً تعاونكم لانجاح الدراسه الميدانيه التى تهم القطاع المصرفى فى السودان .

يقوم الباحث / رقيه عامر عبد المجيد باجراء دراسه بعنوان " **قياس وتحليل المقدره الائتمانيه لمتخذى القرارات الاستثمارية" دراسة تطبيقه على المصارف السودانية** للحصول على درجة الدكتوراه فى المحاسبه والتمويل . والتى تكتمل باستطلاع اراء المسؤولين وموظفى وموظفات الاستثمارواقسام متابعة وتحصيل الائتمان حول المقدره الائتمانيه لمتخذى قرارات الاستثمار، وقد تم اختياركم ضمن العينه المحدده للدراسه ، لذا فان استجابتكم للمساهمه معنا ذات أهميه بالغه وتقدير عظيم . علماً بان الدراسه تأخذ طابع البحث العلمى فقط ، وان جميع المعلومات التى سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسريه تامه .

شاكراً لكم حسن تعاونكم واهتمامكم وتشجيعكم للبحث العلمى
وتفضلوا بقبول وافر التحيه والتقدير

الباحث / رقيه عامرعبد المجيد عمر

البيانات الشخصية

ارجو التكرم بوضع اشارة (✓) مقابل الاجابه التى تراها مناسبه

1 – الجنس

( ) ذكر . ( ) انثى .

2 – العمر

( ) اقل من 30 سنه . ( ) من 30 – 40سنه . ( ) من41 – 50 سنه .

( ) من 51 – 60سنه . ( ) اكثر من 61 سنه .

3 – المؤهل العلمى

( ) اقل من البكالريوس . ( ) بكالريوس . ( ) دبلوم عالى .

( ) ماجستير . ( ) دكتوراه . ( ) اخرى اذكرها .....

4- التخصص العلمى

( ) محاسبه . ( ) دراسات مصرفيه . ( ) اقتصاد .

( ) تكاليف ومحاسبه اداريه . ( ) ادارة اعمال . ( ) اخرى اذكرها.....

5- المركز الوظيفى

( ) مدير عام . ( ) نائب مديرعام . ( ) مدير استثمار .

( ) مديرمالى . ( ) مديرادارة البحوث . ( ) مدير فرع .

( ) نائب مدير فرع . ( ) مراجع . ( ) محاسب .

( ) اخرى اذكرها.....

6- سنوات الخبره

( ) اقل من 5 سنه . ( ) من 5 -10 سنه . ( ) من 11- 15 سنه

( ) من 16- 20 سنه . ( ) من 21 – 25 سنه . ( ) اكثر من 25 سنه .

7- مجال النشاط

( ) مالي . ( ) استثمارى . ( ) خدمى .

( ) تجارى . ( ) صناعى . ( ) اخرى اذكرها.....

عبارات الاستبيان

الرجاء وضع (✓) فى الخانه التى تراها مناسبه حسب درجة موافقتك

اولاً : المقدره الائتمانيه للمصارف لها دور اساسي فى اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار

		درجة الموافقه				
	العبارات	**اوافق بشده**	**اوافق**	**محايد**	**لا اوافق**	**لا اوافق بشده**
1	للمقدرة الائتمانية دور فى اتخاذ قرار الائتمان					
2	يعتمد قرار الائتمان على حجم موارد واستخدامات المصرف					
3	يتأثر قرار الائتمان منح بمقدار النقدية المتوفرة لدى المصرف					
4	وجود سياسه ائتمانيه واضحه و محدده يؤثرعلى اتخاذ القرار الائتماني السليم					
5	تحديد مقدرة المصرف الائتمانيه من العوامل الاساسيه لاتخاذ القرار الاستثماري					
6	قرار الاستثمار يعتمد على العلاقات الشخصيه بين المصرف والعميل					
7	ضعف الاهتمام بتحليل وقياس كفاءة الجداره الائتمانيه للعميل					

	يؤدى الى عدم اتخاذ قراراستثمارى سليم					
8	الاهتمام بتحليل وقياس كفاءة المقدره الائتمانيه للمصرف يساعد فى اتخاذ قرارائتمانى سليم					

ثانياً : مؤشرات المقدره الائتمانيه فى المصارف التجاريه لها دور فى جذب الائتمان والاستثمار

	العبارات	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافـق بشده
1	توجد علاقة مباشره بين مؤشرات قياس المقدره الائتمانيه و قرارات الائتمان و الاستثمار					
2	يستخدم مؤشر كفاءة السيوله للتأكد من الملاءة المصرفية للمصرف					
3	توجد علاقة بين مؤشرات السيوله وجذب الاستثمار					
4	لا توجد علاقة بين مؤشرات الربحيه وجذب الاستثمار					
5	تهتم إدارة الائتمان بالعميل من خلال تحقق ربح المنشأة الذى يعكس مستوى اداءه التشغيلى					
6	مؤشر مضاعف الرفع المالي ليس له علاقه بتحديد نوع الائتمان الائتمان الممنوح					
7	يقيس مؤشرالعائد على حقوق الملكيه مدى كفاءة ادارة الاستثمار فى استخدام اموال المصرف لتحقيق الارباح .					
8	مؤشر الملاءه المصرفيه من مؤشرات قياس المقدره الائتمانيه للمصارف .					

ثالثاً : جودة المعلومات المحاسبيه بالقوائم الماليه للعميل تحدد مدى مقدرته على سداد الائتمان الممنوح

	العبارات	أوافق بشده	اوافق	محايد	لااوافق	لااوافق بشده
1	المعلومات المحاسبيه بالقوائم الماليه لها دوراساسي فى تحديد مقدرة العميل على سداد الائتمان .					
2	تجدد المعلومات المحاسبيه للعميل بصوره مستمره لمتابعة ما يطرأ من تطورات على مركزه المالي .					

3	لا يمكن تجاهل المعلومات المحاسبيه التى تتضمنها التقارير الماليه للعميل عند اتخاذ القرار الائتماني					
4	يعتبر توافر المعلومات عن التدفقات النقديه لعميل مصدراً اساسياً لقياس مقدرته على سداد الائتمان					
5	يتم الحكم على المركز المالى للعميل من خلال المعلومات المحاسبيه التى توفرها قوائمه الماليه					
6	توجد علاقه بين جمع و تحليل المعلومات الائتمانيه للعميل و القرار الائتماني					
7	تستخدم المعلومات المحاسبيه لترشيد القرار الائتماني					
8	توجد علاقه بين السيوله النقديه للعميل ومدى مقدرته على سداد الائتمان					

رابعاً : تتأثرالمقدره الائتمانيه بالمصارف بحجم الديون المتعثره لديها

	العبارات	أوافق بشده	أوافق	محايد	لااوافق	لااوافق بشده
1	يتأثر راس مال المصرف بالديون المتعثره لديه مما يضعف مقدرته الائتمانية					
2	الديون المتعثره لدى المصرف لا تقلل من منح الائتمان					
3	الديون المتعثره تقلل من الاموال المستثمره بالمصرف و بالتالى تضعف مقدرته الائتمانية					
4	كلما زادت الديون المتعثره لدى المصرف كلما ضعفت مقدرته الائتمانية					
5	تتأثر المقدره الائتمانيه للمصرف بالديون المتعثره					
6	من اسباب تعثر الديون منح الائتمان عن طريق العلاقات الشخصيه قبل دراسة مقدرة العميل على السداد					
7	عدم كفاءة العميل فى ادارة المشروع الممول سبب رئيسي فى تعثر الديون					
8	عدم الدقه فى تقديرجودة الضمانات المقدمه من العميل يؤدى					

	الى التعثر المصرفي					

خامساً : عدم كفاءة اداء ادارة الاستثمار فى المصارف يؤثر على المقدره الائتمانيه .

	العبارات	اوافق بشده	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
1	عدم كفاءة اداء ادارة الاستثمارتؤثر سلباً على المقدره الائتمانية للمصرف					
2	كلما زادت كفاءة اداء ادارة الاستثماركلما زادت المقدره الائتمان للمصرف					
3	لا توجد علاقة بين كفاءة اداء ادارة الاستثمار والمقدره الائتمانية للمصرف					
4	الخبره والتدريب يعملان على زيادة كفاءة اداء ادارة الاستثمار مما يؤثر على المقدرة الائتمانية للمصرف					
5	هناك علاقه بين كفاءة اداء ادارة الاستثمار ومنح العميل حق التصرف الكامل فى ادارة المشروع الممول					
6	قيام ادارة الاستثمار بالزيارات الميدانيه للتأكد من استخدام مبالغ الائتمان حسب الغرض الممنوح دلاله على كفاءة ادائها					
7	توجد علاقة بين قيام ادارة الاستثمار بمتابعة التقارير المالية المقدمة من العميل والمقدرة الائتمانيه للمصرف					
8	ليس هناك ضروره لمتابعه الائتمان الممنوح من قبل ادارة الاستثمار طالما ان الضمانات المقدمه من العميل كافيه					

ملحق رقم (1)

قائمه باسماء وعناوين محكمي الاستبانه

الرقم	الاسم
	جامعة امدرمان الاسلاميه :
1	بروفسير / عبد الماجد عبد الله .
	جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا :
2	دكتور / بابكر ابراهيم الصديق .
3	دكتور / مصطفى نجم البشاري .
4	دكتور / عبد العزيز محمود .
5	دكتور / فتح الرحمن الحسن منصور .
6	دكتور / ابراهيم فضل المولى .
7	دكتور / محمد حمد محمود .
	جامعة النيلين :
8	دكتور / عبد الرحمن البكري .
9	دكتور / محمد المعتز المجتبى .
10	دكتور / اشرف خوفو عزيز .

	اكاديمية السودان للعلوم المصرفيه والماليه :
11	دكتور / احمد هاشم احمد .
12	دكتوره / خديجه مختار .
	شركة السودان للخدمات الماليه المحدوده (شهامه) :
13	دكتور / عزالدين الدومه عبد الله .
	اتحاد المصارف السوداني :
14	دكتور / تاج الدين عثمان مصطفى .
	ديوان المراجعه القومي :
15	دكتور / محمد سليمان كرسي .
16	الاستاذ /صديق على ابراهيم .
	مكاتب مراجعين قانونين :
17	الاستاذ / محمد سليمان حجار .
18	الاستاذ / عزالدين جبال .
	مصرف التضامن الاسلامي :
19	الاستاذ / الطيب احمد ..
	مصرف امدرمان الوطني :
20	الاستاذ / ايمن محمد الامين .
21	الاستاذ / سناده عمر احمد .

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي :

1.عدم مقدرة العملاء على سداد مديونيتهم تجاه المصرف ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع بالديون المتعثرة .

2.الديون المتعثرة ساعدت في تعطيل استثمارموارد المصرف ، مما أدى إلى ضعف المقدرة الائتمانية لتلك المصارف .

3.عدم جمع المعلومات الكافية عن العميل طالب الائتمان ودراسة القوائم المالية بالاعتماد على أسس ومؤشرات التحليل المالي ساهم في زيادة التعثر المالي للمصارف .

4.عدم إتباع إجراءات طلب الائتمان المعتمدة لدى المصارف أدت إلى منح الائتمان بصورة غير صحيحة

5.عدم الاهتمام بتحليل وقياس كفاءة المقدرة الائتمانية للمصارف التجارية أدى إلى عدم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة .

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في الآتي :

1. دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية في اجتذاب الائتمان والاستثمار.
2. مساهمة مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان .
3. العلاقة بين المقدرة الائتمانية و الائتمان والاستثمار.
4. أهمية جمع المعلومات ودراسة المركز المالي للعميل في منح الائتمان .
5. العلاقة بين المقدرة الائتمانية والديون المتعثرة .
6. دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في استرداد قيمة الائتمان والاستثمار .

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف التالية :

1. التعرف على طبيعة العمل المصرفي في إطاره الائتماني والاستثماري .
2. قياس المقدرة الائتمانية للمصارف على اثر التغيرات الاقتصادية الحديثة .
3. التأكد من الأداة السليمة للاستثمار في المصارف السودانية وضمان الحصول على العوائد المالية المترتبة على الاستثمار.
4. تحليل العناصر المؤثرة في قابلية التوسع الائتماني من خلال قياس المقدرة الائتمانية بشكل كمِّي .
5. استرداد قيمة الائتمان والاستثمار بناءاً على مؤشرات المقدرة الائتمانية للمصارف .

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : المقدرة الائتمانية لها دور أساسي في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار.

الفرضية الثانية : مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية تساهم في اجتذاب الائتمان والاستثمار .

الفرضية الثالثة : علاقة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل تحدد مدى مقدرة العميل على استرداد الائتمان الممنوح .

الفرضية الرابعة : ضعف المقدرة الائتمانية للمصارف وعدم تقديمها الائتمان اللازم تتأثر بنسبة الديون المتعثرة لدى المصارف .

الفرضية الخامسة : عدم كفاءة أداء إدارة الاستثمار في المصارف تؤثر على المقدرة الائتمانية .

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدارسة على المنهجية التالية :

1. الأسلوب التاريخي لإعطاء نبذة عن نشأة وتطور الائتمان والاستثمار .
2. الأسلوب الاستنباطي في جمع البيانات والمعلومات .
3. الأسلوب الاستقرائي في الدراسة والتطبيق .
4. الأسلوب الوصفي لعرض خلفية عن المقدرات الائتمانية باستخدام المؤشرات المالية .
5. وتعزز هذه الأساليب باستخدام استمارة استبانه والمعادلات الإحصائية والرياضية .

حدود الدراسة

اختارت الدراسة اربعة مصارف عامة في السودان وهي :

1. مصرف امدرمان الوطني .
2. مصرف الخرطوم .
3. مصرف التضامن الإسلامي .

4. ال مصرف السوداني الفرنسي .

الحدود الزمانية : اختيرت فترة الدراسة من 1999م . 2003م .

محتويات البحث

يشتمل البحث على خمسة فصول وهى :

الفصل الاول : الائتمان

يشتمل الفصل الاول على اربعة مباحث هى :

المبحث الاول : نبذه تاريخيه عن نشأة الائتمان .

المبحث الثانى : اسواق وادوات الائتمان المصرفى .

المبحث الثالث : الائتمان المصرفى فى النظام الاسلامي .

المبحث الرابع : علاقة نظام المعلومات المحاسبيه بالائتمان .

الفصل الثاني : الاستثمار

يشتمل الفصل الثاني على ثلاثة مباحث هى :

المبحث الاول : نشأة وتطور الاستثمار .

المبحث الثانى : الاستثمار فى النظام التقليدى .

المبحث الثالث : الاستثمار فى النظام الاسلامي .

الفصل الثالث : المصارف

يشتمل الفصل الثالث على ثلاثة مباحث هى :

المبحث الاول : المصارف فى النظام التقليدى .

المبحث الثانى : المصارف فى النظام الاسلامى .

المبحث الثالث : تاريخ الجهاز المصرفى بالسودان .

الفصل الرابع : الدراسه الميدانيه

يشتمل الفصل الرابع على ثلاثة مباحث وهى :

المبحث الأول : اجراءات الدراسه الميدانيه .

المبحث الثانى : الدراسه الميدانيه .

المبحث الثالث : نتائج وتوصيات الدراسه .

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في الآتي:

1 . عدم مقدرة العملاء على سداد مديونيتهم تجاه المصرف ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع نسبة الديون المتعثرة .

2 . الديون المتعثرة ساعدت في تعطيل استثمار موارد المصرف , مما أدى إلى ضعف المقدرة الائتمانية لتلك المصارف .

3 . عدم جمع المعلومات الكافية عن العميل طالب الائتمان ودراسة القوائم المالية بالاعتماد على أسس ومؤشرات التحليل المالي ساهم في زيادة التعثر المالي للمصارف .

4 . إتباع إجراءات طلب الائتمان المعتمدة لدى المصارف أدت إلى منح الائتمان بصورة غير صحيحة .

5 . عدم الاهتمام بتحليل وقياس كفاءة المقدرة الائتمانية للمصارف التجارية أدى إلى عدم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة .

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في الآتي :

1 . دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية في اجتذاب التمويل والاستثمار.

2 . مساهمة مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان .

3 . العلاقة بين المقدرة الائتمانية والتمويل والاستثمار.

4 . أهمية جمع المعلومات ودراسة المركز المالي للعميل في منح الائتمان .

5 . العلاقة بين المقدرة الائتمانية والديون المتعثرة .

6 . دور مؤشرات المقدرة الائتمانية في استرداد قيمة التمويل والاستثمار .

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف التالية:

1 . التعرف على طبيعة العمل المصرفي في إطاره التمويلي والاستثماري .

2 . قياس المقدرة الائتمانية للمصارف على اثر التغيرات الاقتصادية الحديثة .

3 . التأكد من الأداة السليمة للاستثمار في المصارف السودانية وضمان الحصول على العوائد المالية المترتبة على الاستثمار.

4 . تحليل العناصر المؤثرة في قابلية التوسع الائتماني من خلال قياس المقدرة الائتمانية بشكل كمِّي .

5 . استرداد قيمة التمويل والاستثمار بناءً على مؤشرات المقدرة الائتمانية للمصارف .

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : المقدرة الائتمانية لها دور أساسي في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار.

الفرضية الثانية : مؤشرات المقدرة الائتمانية في المصارف التجارية تساهم في اجتذاب التمويل والاستثمار.

الفرضية الثالثة : علاقة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية للعميل تحدد مدى مقدرته على استرداد الائتمان الممنوح .

الفرضية الرابعة : ضعف المقدرة الائتمانية للمصارف وعدم تقديمها التمويل اللازم يتأثر بنسبة الديون المتعثرة لدى المصارف .

الفرضية الخامسة :عدم كفاءة أداء إدارة الاستثمار في المصارف تؤثر على المقدرة الائتمانية

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدارسة على المنهجية التالية:

1 . الأسلوب التاريخي لإعطاء نبذة عن نشأة وتطور الائتمان والاستثمار .

2 . الأسلوب الاستنباطي في جمع البيانات والمعلومات .

3 . الأسلوب الاستقرائي في الدراسة والتطبيق .

4 . الأسلوب الوصفي لعرض خلفية عن المقدرات الائتمانية باستخدام المؤشرات المالية .

5 . وتعزز هذه الأساليب باستخدام استمارة استبيان والمعادلات الإحصائية والرياضية .

حدود الدراسة

اختارت الدراسة اربعة بنوك عامة في السودان وهي :

1 . بنك امدرمان الوطني .

2 . بنك الخرطوم .

3 . بنك التضامن الإسلامي .

4 . البنك السوداني الفرنسي .

الحدود الزمانية : اختيرت فترة الدراسة من 1999م . 2003م.

الدراسات السابقة

1. دراسة فاروق إبراهيم محمد خضر, 1979م, (دور البيانـات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية) [1].

تناولت الدراسة مشكلة عدم سلامة تكوين هيكل الأصول لدى بعض البنوك في الإقراض بآجال متوسطة وطويلة, وعدم اتباعها سياسة الحيطة والحذر عند الإقراض, بالإضافة إلى مغالاتها في العمل على زيادة أرباحها على حسب القواعد المصرفية السليمة وتبرز أهمية الدراسة في دور البيانات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية, فبدراسة وتحليل تلك البيانات يستطيع رجل الائتمان أن يصل إلى إصدار قراره بمنح الائتمان أو عدم منحه من ناحية ويستطيع من ناحية أخرى أن يصل إلى حجم الائتمان الذي يجب ألا يتعداه . وهدفت الدراسة إلى ضرورة وجود خطة ائتمانية تسير على هداها الإدارة المصرفية، و تراعي فيها الموازنة بين الموارد واستخدامها من جهة والربحية والسيولة من جهة أخرى, وتعتبر الموازنة التخطيطية أداة لترشيد الإدارة في هذا الصدد.واستخدمت الدارسة الأسلوب الإحصائي والمؤشرات المالية لقياس كفاءة المقدرة الائتمانية. ومن أهم نتائج الدراسة وجود ارتباط وثيق بين حجم الودائع والقدرة على منح الائتمان إذ كلما زاد حجم الودائع النقدية المقبولة كلما أدى ذلك إلى زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان, وأن عملية منح الائتمان تتأثر أحياناً بشخصية متخذ القرار وأهدافه مما يخرجها عن حدود الحياد والموضوعية وان استخدام النسب المالية عند منح الائتمان ما هي إلا مؤشر يعمل علي وصول المحلل الائتماني إلي رأي عن مدى إدارة المنشاة وكفاءتها في استخدام الأموال وان السيولة سياسة تعكس نشاط المنشاة . و أوصت الدراسة المحلل الائتماني بعدم اعتماده علي قوة المركز المالي فقط بل يجب أن يركز على دوران الأصول، وان يقوم بتحليل تقديرات الموارد إلي مصادرها الرئيسية ، وتعديل المعدلات المالية القياسية للقطاع المصرفي باستمرار عن طريق اخذ المعدلات الفعلية، وإعطاء اهتمام أكبر للنسب التي تقيس الربحية بالنسبة للعميل وضرورة الاهتمام بعقد الدورات التدريبية اللازمة بصفة مستمرة للمحلل الائتماني مما يزيد من معلوماته في مجالات العلوم الاقتصادية والسلوكية والقانونية والمحاسبية مما يضفي على القرارات الائتمانية الصفة الموضوعية.

---

(1) فاروق إبراهيم محمد خضر, **دور البيانات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية**, بالتطبيق على البنك الأهلي المصري, (الخرطوم: جامعة النيلين , رسالة ماجستير غير منشوره , 1979م)

2.عبد الهادي مبروك شرباش، 1981م، (دور المحاسب في تقويم المشروعات الاستثمارية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كون أي قرار استثماري يحتاج إلي دراسة تحليلية لجدوى المشروع والحاجة إلي عملية التحقق من كافة مدخلات واحتياجات المشروع. وتكمن أهمية الدراسة في ما يترتب علي القرارات الاستثمارية بإغراق مبالغ ضخمة في أصول ثابتة يصعب استردادها ، وتكوين أعباء ثابتة يصعب تعديلها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات بعد تنفيذها واتخاذ بعض هذه القرارات غالبا في ظروف عدم التأكد ، والعائد المتوقع عن القرارات الاستثمارية والمتعلق بعمر المشروع وضرورة مراعاته لمشكلة القيمة الزمنية للتدفقات النقدية. وهدفت الدراسة إلي تحديد الإطار العام للدور المحاسبي في مجال تقويم المشروعات بشقيه التجاري والقومي باعتباره ميدانا جديدا للمحاسب خصوصا في البلاد النامية، وقد خلصت الدراسة إلي وجوب الاشتراك مع الفنيين المختصين في دراسة الطرق البديلة للتصنيع واختيار انسبها والعمل علي تقدير الأموال المطلوبة للاستثمار في المشروع ، والسعي لاجادة واستخدام الأساليب الإحصائية الضرورية لاستكمال الدراسة التحليلية في تقويم المشروعات الاستثمارية، ووجوب الموضوعية والبعد عن التحيز في تحليل واستخراج وعرض النتائج.

3. دراسة سميرة حبيب سعد عوض , 1985م، (دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي) [2]

تتمثل مشكلة الدراسة في قيام البنوك التجارية في محافظة بني سويف بدور محدود في تمويل النشاط الاقتصادي والترويج للمشروعات الاستثمارية. وتبرز أهمية الدراسة في قيام البنوك التجارية في تجميع المدخرات وجلبها. وهدفت الدراسة إلى تقييم دور البنوك التجارية بمحافظة بني سويف في تمويل أوجه النشاط الاقتصادي, والتعرف على مشاكل وصعوبات تمويل المشروعات الاقتصادية في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة. و أظهرت الدراسة نتائج منها تمتنع بعض البنوك عن منح القروض طويلة الأجل بحجة أن هذه القروض تسبب لها أزمة في السيولة النقدية. وأن بعض العملاء يستخدمون القروض الممنوحة في أغراض أخرى. و بعض الأنشطة المخالفة للقوانين السائدة تتقدم للحصول علي قروض من البنوك،ووجود نقص في الكفاءات أو التخصصات لدى بعض البنوك. و أوصت الدراسة بإتاحة الفرص أمام اكبر عدد ممكن من العملاء للاقتراض وذلك بتقليل بعض القيود المتحفظة, وأن تتوسع البنوك التجارية في معاملاتها, وتقوم بتوسيع مجالات الاقتراض ومتابعة البنوك للعملاء في مواقع

---

(1) عبد الهادي مبروك شرباش، **دور المحاسب في تقويم المشروعات الاستثمارية** ،(الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 30، 1981م)، ص149

(2) سميرة حبيب سعد عوض, **دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي بمحافظة بني سويف**, (الخرطوم: جامعة النيلين, رسالة ماجستير غير منشوره, 1985م).

مزاولة نشاطهم للتأكد من استخدام القروض في الغرض التي منحت له, والمساهمة في رأس المال بالإقراض للمشروعات التي تخدم أهداف التنمية.

4. محمد العظمة، 1984م، (اثر الهيكل التمويلي علي تقويم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية)[1]

تكمن مشكلة الدراسة في اقتصار دور كثير من الكتابات عند حصر المعلومات اللازمة لتطبيق نماذج الاستثمار باستخدام معيار صافي القيمة الحالية علي التدفقات النقدية التشغيلية المترتبة علي الفرصة الاستثمارية، وتجاهل اثر التدفقات النقدية المترتبة علي الاقتراض المستخدم في التمويل. وهدفت الدراسة إلي تحليل دور المعلومات المحاسبية في قرارات الموازنات الرأسمالية علي ضوء النظرة المعاصرة في مجال الإدارة المالية، والتي تعكس تفاعل القرار الاستثماري والقرار التمويلي.وتوصلت الدراسة إلي أن اخذ القروض كمصدر للتمويل يجعل من الضروري ألا يقتصر تقييم الفرصة الاستثمارية علي مساهمتها في الإضافة إلي قيمة المنشأة وانما يتعداه إلي الكيفية التي يتوزع بها العائد بين الأطراف المختلفة الممولة للمنشأة من مساهمين ومقرضين، وعملية حصر المعلومات التي يلزم توفيرها من المصادر المحاسبية لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

5.دراسة محمد عبد المنعم أبو زيد، 1996م، (المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية) [2]

تناولت الدراسة مشكلة المعوقات التي حالت دون تطبيق صيغة المضاربة، والتي ترتب عليها عدم مقدرة المصارف علي الوفاء بكثير من مسئولياتها . وتبرز أهمية الدراسة في أن المضاربة من المعاملات الشرعية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق كثير من حاجات الناس ومصالحهم في إطار القواعد الشرعية ، وان المضاربة أصبحت تمثل الحجر الأساسي في بناء الاقتصاد الإسلامي وأنها البديل الملائم لعمل المؤسسات الاقتصادية الحديثة، واعتماد المصارف الإسلامية بصورة أساسية علي صيغة المضاربة يمكن أن يحقق العديد من المزايا علي مستوى الاقتصاد. وهدفت إلي الدراسة التطبيقية لصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية انطلاقا من واقع الممارسات العملية لهذه المصارف، وتحديد ودراسة المعوقات التي واجهت تطبيق هذه الصيغة مع بحث مدى إمكانية تطوير العمل بها للتغلب علي المعوقات التي تواجهها وذلك في اطار الضوابط والأسس الشرعية التي تحكم عقد المضاربة في الفقه الإسلامي .وانتهجت الدراسة المنهج النظري والتطبيقي. وتوصلت الدراسة إلي أن الصورة الفقهية التقليدية الثنائية لعقد المضاربة أصبحت غير ملائمة لكثير من الاستثمارات المعاصرة عامة ولعمل المؤسسات المالية والمصرفية خاصة، وأن المحاولات التي قامت لتطوير عقد المضاربة ليلائم العمل المصرفي المعاصر انطلقت من منطلقات نظرية وليس من واقع تطبيقي، ونتيجة لعجز المحاولات التي قامت لتطوير صيغة

---

(1)محمد العظمة، **التمويلي اثر الهيكل علي تقويم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية**، (الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد3، 1988م)، ص149

(2)محمد عبد المنعم أبو زيد، **المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية**،(القاهرة: مكتبة المعهد العالي للفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه منشورة 1996م).

المضاربة عن تقديم تصور متكامل يمكن المصارف الإسلامية من الاعتماد عليه ادى ذلك إلي اصطدام هذه المصارف بكثير من المعوقات والمشاكل عند تطبيق هذه الصيغة التى لم تتمكن من إيجاد الحلول لها، مما دفعها إلي الابتعاد عن تطبيق هذه الصيغة والاعتماد على صيغ أخرى. وواجه تطبيق صيغة المضاربة العديد من العقبات كان بعضها راجعا لطبيعة البيئة التي تعمل بها هذه المصارف ، من حيث ابتعاد نظام المعاملات بها عن تعاليم واحكام الشريعة الإسلامية ومن هذه العقبات عدم توافر النوعية الملائمة والمطلوبة من المتعاملين الذين تتوفر فيهم الأمانة والصدق والالتزام بالخلق والسلوك الإسلامي،مما ساهم في إبراز الأثر السيئ لذلك طبيعة عقد المضاربة التي لا تسمح لرب المال (المصرف) بالتدخل في أعمال المضارب لذلك فان إمكانية متابعة المصرف للعملية عن قرب وبصورة مباشرة تكاد تكون منعدمة، ويد العميل المضارب تكاد تكون اليد المطلقة في عملية المضاربة ، بالإضافة الى عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة والملائمة لتطبيق هذه الصيغة ، وعدم توافر الأجهزة والأساليب العلمية التي تمكن من اختيار العميل الملائم لعملية المضاربة. و من أهم المعوقات التي واجهت المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية علي أساس صيغة المضاربة رغبة المودعين في السحب من ودائعهم بسهولة وبسرعة ،وعدم توافر الرغبة والقدرة علي تركها لفترات طويلة و عدم توافر الاستعداد الكافي لدى غالبية المودعين للمخاطرة. وان النسبة الغالبة منهم تميل نحو تفضيل الضمان لاسترداد الوديعة كاملة وأحيانا عائدها وهو ما يتناقض مع أهم أحكام المضاربة. وأوصت الدراسة الدول الإسلامية العمل علي نشر المفاهيم والقيم الإسلامية فكرا وسلوكا في المجتمع وخاصة في مجال المعاملات التي ابتعد عنها المسلمون، وأن تتضمن مناهج التعليم بالمراحل المختلفة مقررات دراسية عن نظم المعاملات الإسلامية و الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية. وعلي وسائل الأعلام المختلفة والدعاة أن تولى أهمية كبيرة لنشر المفاهيم والقيم الإسلامية وحث الناس علي التمسك بها في معاملاته، والعمل علي صياغة تشريعاتها الاقتصادية والمالية، وعلي المصارف الإسلامية أن تعمل علي استحداث وابتكار أدوات وأساليب جديدة في اطار عقد المضاربة لجذب الودائع والمدخرات بما يتيح لها توفير الموارد التي تخدم هدف التوظيف الطويل، وان تتميز برغبتها في العمل وفق قاعدة الغنم بالغرم وتربية جيل جديد من المتعاملين وفق النظام المصرفي والاستثماري الإسلامي من خلال استراتيجية طويلة الأجل لنشر الوعي الادخاري والمصرفي الإسلامي، وتسويق خدماتهم وفق أساليبها الجديدة معتمدة علي الأساليب العلمية المتطورة التي تمكنها من اختيار المتعاملين الملائمين لطبيعة صيغها وخاصة صيغة المضاربة، والعمل علي البحث عن وسيلة شرعية للرقابة علي تنفيذ عملية المضاربة للتأكد من عدم وجود مخالفة أو تعدي أو تقصير من جانب العميل المضارب حتى تستطيع التغلب علي أهم العقبات التي تواجه تطبيق هذه الصيغة.

6.دراسة توفيق الطيب بشير 1996م ، (التمويل المصرفي الإسلامي لتنمية الاقتصاد)[1]
تناولت الدراسة مشكلة الديون المثقلة بالفوائد والتي أصبحت وسيلة لكثير من دول العالم الإسلامي للقيام بعملية التنمية، والتي أفرطت في تمويل التنمية بالقروض الربويه من الداخل والخارج كبدائل لتعبئة المدخرات الوطنية وتبرز أهمية الدراسة في أن العالم الإسلامي يعيش مشكلة اقتصادية وهي التخلف الاقتصادي والذي بذل جهودا كبيرة للتغلب علي هذه المشكلة من خلال عمليات التنمية الاقتصادية إلا انه اخطا الوسيلة الأساسية ولجأ إلي نظريات التنمية وأساليب التمويل الربوية والتي طبقها بحذافيرها دون النظر إلي المجتمع المسلم وقيمه مما جعل العالم الإسلامي لا يزال يرزح تحت التخلف الاقتصادي، كما أن موضوع التمويل المصرفي الإسلامي لم ينل الدراسة الوافية في كثير من البحوث والدراسات التي دارت حول البنوك الإسلامية .وهدفت الدراسة إلي بحث أسباب التخلف الاقتصادي والتوصل إلي سبل علاجها، وانتهجت الدراسة المنهج النظري والتطبيقي. وتوصلت الدراسة إلي أن المصارف الإسلامية لها خصائص رئيسية منها العمل في نطاق الشريعة الإسلامية وتوجيه الجهود نحو العمران والتنمية والعمل علي تحقيق الربحية التي تنشا من مجالات الاستثمار الحلال، وللاستثمار أهداف نبيلة تستطيع المصارف الإسلامية أن تبلغها، وان المصرف الإسلامي لا يقوم بتقديم التمويل إلا في اطار الأولويات حيث تتم المفاضلة والترتيب بين المشروعات الاقتصادية من خلال مقاصد البشرية. حتى يتمكن المصرف من تحقيق الأهداف الشمولية واختيار التمويل المصرفي الإسلامي كأسلوب ملائم للتنمية يقتضي مقارنته بنظام التمويل الربوي الذي اثبت أثاره المدمرة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتميز نظام التمويل الإسلامي كبديل للتمويل الربوي، في شموليته ومرونته وكفاءته العملية. واوصت الدراسة بضرورة الإسراع بإلغاء الفوائد البنكية الغاءا تاما مع الرجوع الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية، والعمل علي تطوير السياسات النقدية والائتمانية التي تتبناها المصارف المركزية في بلاد العالم الإسلامي، والعمل علي توسيع قاعدة المصارف المتخصصة في التنمية لترسيخ مبدأ التكامل الدولي والإقليمي لجميع الدول الإسلامية لنقل الأموال من البلاد الغنية إلي البلاد الفقيرة، بدلا عن السمسرة الغربية وتطوير العلاقة بين المصارف الإسلامية داخل كل دولة وخارجها وتفضيل التعاون الدولي بين البنوك الإسلامية للمساهمة الإيجابية في تنمية البلا الأقل نمواً .

7. دراسة سالم إسماعيل أبو شوارب , 1997م ،(تقييم الأداء في المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي) [2]

---

(1)توفيق الطبيب بشير، **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**، دراسة مقارنة ،(الخرطوم، جامعة ام درمان الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة 1996م).

(2) سالم إسماعيل أبو شوارب, **تقييم الأداء في المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي**- دراسة تطبيقية, (الخرطوم: جامعة النيلين, رسالة ماجستير غير منشوره, 1997م)

تناولت الدراسة الأساليب التي تستخدم في البنوك الإسلامية لقياس الأداء, ومعرفة مدى مناسبة هذه الأساليب, والى أي مدى يتم استخدام هذه الأساليب في البنوك الإسلامية السودانية. وتظهر أهمية الدراسة في توضيح دور البنوك الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي وأهميته للتقييم في البنوك الإسلامية. وهدفت إلى دراسة مؤشرات التحليل المالي المختلفة التي تستخدمها البنوك الإسلامية بصفة عامة والبنوك في السودان بصفة خاصة والمؤشرات التي لم تستخدم في هذه البنوك وأثر ذلك في تقييم الأداء. واستخدمت الدارسة المنهج التحليلي.وتوصلت الدراسة إلي أن المصارف تستخدم أسلوب التحليل المالي بصورة كبيرة، وان هناك صعوبات في الحصول علي البيانات والمعلومات من هذه المصارف كما أن بعض المصارف بدأت نشاطها علي أساس غير شرعي .و توصلت الدراسة إلي أن بعض المصارف التي بدأت نشاطها على أساس غير إسلامي تواجه صعوبات كبيرة في تطبيق مشروع توفيق الأوضاع, ووجود قصور في مبدأ الإفصاح الكامل, واختلاف بعض المفاهيم المحاسبية خاصة لدى المصارف التي أنشئت بعد السبعينات لتنوع الخبرة العملية للكوادر ومحدودية التعاون بين المصارف الإسلامية. ولا تهتم المصارف كثيرا بمسالة العائد الاجتماعي .وأوصت الدراسة باستخدام أساليب التحليل المالي المختلفة في تقييم الأداء الادخاري والاستثماري, والاهتمام بالكفاءات والكوادر المدربة والعمل على زيادة الوعي والاهتمام بالمعاملات الإسلامية والعائد الاجتماعي.

8. دراسة إسماعيل إبراهيم محمود الطراد , 1998م ،(إدارة الائتمان في البنوك التجارية في الأردن)[1]

تناولت الدراسة الجوانب المتعلقة بالائتمان وتحليل ميزانيات البنوك التجارية والبنك الإسلامي الأردني للاطلاع على مصادر واستخدامات الأموال لديها، والقطاعات الاقتصادية التي تساهم في تمويلها بالإضافة إلي دراسة كيفية إدارة الائتمان في تلك البنوك من تاريخ تقديم طلب الائتمان إلي منحه، ثم متابعته للوقوف علي كافة المراحل التي يمر بها طلب منح الائتمان لتحديد نقاط الضعف في هذه البنوك، ومقارنة الائتمان في البنوك التجارية بالائتمان في البنك الإسلامي الأردني للوصول إلي نتائج تفيد الاقتصاد القومي. وهدفت الدراسة إلي إلغاء الضوء علي واقع الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في الأردن من خلال تحديد ميزانيات تلك البنوك من خلال التعرف علي الأساليب المستخدمة في إدارة الائتمان، ومقارنة ذلك مع ما هو موجود لدى البنك الإسلامي الأردني للوصول إلي نتائج قد تشجع البنوك التجارية والبنك الإسلامي الأردني علي استخدام أساليب أفضل في دراسة الائتمان لتمويل قطاعات اقتصادية ومجالات أخرى لا تمولها تلك البنوك لكي تسهم مساهمة أكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد القومي. وهدفت الدراسة إلى تقييم وتحليل مصادر أموال البنوك التجارية والبنك الإسلامي الأردني واستخداماته, والتعرف على حجم الائتمان المصرفي الموجه إلى القطاعات الاقتصادية

(1) إسماعيل محمود الطراد, **إدارة الائتمان في البنوك التجارية في الأردن** – دراسة مقارنة مع البنك الإسلامي الأردني, (الخرطوم: جامعة ام درمان الإسلامية, رسالة دكتوراة غيرمنشوره, 1998م).

المختلفة.واستخدمت الدارسة التحليل الوصفي والإحصائي.وتوصلت الدراسة بأن للبنوك التجارية في الأردن دور مهم في حشد المدخرات القومية, ومنح التسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الأقتصاديه،حيث تساهم فى تمويل الاستثمارات الداخلية بمصادر تمويل داخليه، أما البنك الإسلامي الأردني فله دور هام في تجميع المدخرات لكل من لا يرغب في التعامل بالربا. والعمل علي توظيف هذه المدخرات في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، والبنوك التجارية في الأردن والبنك الإسلامي الأردني يعتمدا علي ودائع العمل كمصدر رئيسي لمصادر الأموال لديها وتستثمر معظم موجداتها في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكافة القطاعات الاقتصادية، وأيضا البنك الإسلامي الأردني يوجه التمويل الذي يمنحه لتلك القطاعات بنسب متفاوتة وان البنوك التجارية في حالة منح القرض لا تتعرف علي العميل طالب القرض، وحالته المعيشية، والاجتماعية ووضعه العائلي. وأوصت الدراسة البنوك التجارية في الأردن بزيادة نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل و زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها, وأوصت البنك الإسلامي الأردني بعدم اقتصار التمويل على المرابحة, وعدم الاعتماد على الرهونات العقارية كمصدر رئيسي للضمانات وانشاء مؤسسات تابعة للبنوك المتخصصة في الإقراض واعطاء مزيد من الصلاحيات للفروع بمنح التسهيلات، واعطاء موضوع دراسة مراحل طلب الائتمان أهمية كبيرة وخصوصا الاستعلام عن طالب الخصم، وعدم تكديس العملات الأجنبية لديها علي شكل موجودات سائلة ويفضل منحها كقروض بالعملات الأجنبية.

9.عبد الرازق الهيتي، 1998م، (المصارف الإسلامية)[1]

تناولت الدراسة المرتكزات الفقهية للأعمال المصرفية مع دراسة ميدانية للصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلي أن المصارف الإسلامية تسعى إلي عرض العمليات المصرفية التي تقوم بها علي الأصول والقواعد الشرعية، ومن ثم ترفض منها ما يؤدي إلي مخالفة لتلك الأصول والقواعد وتقر ما كان متفقا معها. ووجود صعوبات تواجه المصارف الإسلامية من أهمها عدم كفاية مستوى الزاوية الشرعية لاقتصار أعضاء هيئة الرقابة في المصارف علي الفقهاء الشرعيين فقط ، وعدم إشراك متخصصين في مجال الأعمال المصرفية مما يؤدي إلي عدم الدقة في بعض الأحكام الشرعية تجاه بعض العمليات المصرفية، وعدم توافر عاملين مؤهلين للعمل في المصارف الإسلامية لعدم معرفتهم بالأحكام الشرعية بالأعمال التي يقومون بها، وصعوبات أخرى ناتجة عن طبيعة الأنظمة المصرفية في الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلامية لفرض الضرائب علي حسابات الاستثمار في المصارف بينما تعفي الفوائد المدفوعة من قبل المصارف الربوية وغير ذلك من القيود التمويلية والاستثمارية.

10. نور الدين صالح عبيد سالم، 1999م، (التدفقات كأساس لمنح التمويل المصرفي)[2]

([1])عبد الرازق الهيتي،**ا لمصارف الإسلامية**، (عمان: دار أسامة للنشر، رسالة دكتوراه منشورة، 1998م).

([2])نور الدين صالح عبيد سالم، **التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي**- دراسة تحليلية تطبيقية- (امدرمان: جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م)

تمثلت مشكلة الدراسة في اعتماد المصارف في قرارها لمنح التمويل وفقا لدراسة وتحليل القوائم المالية التي يشوبها الكثير من العيوب في كيفية قياس الأرباح واستخدام التقدير الشخصي في معالجة بعض العمليات المالية، وتقييم الأصول والخصوم يفقد هذه القوائم موضوعيتها في الإعداد مما يؤدي إلي نتائج غير دقيقة، ولا يمكن استخدامها كمؤشر لمنح التمويل. فقائمة الدخل لا توفر معلومات عن توقيت ومبالغ التدفقات النقدية، ولا تظهر اثر التدفقات النقدية عن العمليات التي قام بها المشروع ، واثر تغييرات الأسعار الناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار في ظل سياسة ثبات وحدة القياس مما يؤدي إلي ظهر بعض الاختلافات في أرقام صافي الربح للمنشأة المراد تمويلها،و أن القيام بمقابلة صافي الإيرادات الحالية مع المصروفات التاريخية تؤدي إلي ظهور ربح غير حقيقي لذلك اتجهت المصارف إلي استخدام قائمة التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل لما لهذه القائمة من دور فعال في تحديد المشروعات التي يمولها. وهدفت الدراسة إلي إيضاح التطورات في عرض القوائم المالية واستخدامها في التحليل المالي ، وبيان أوجه القصور في القوائم المالية التقليدية لتلبية احتياجات المستخدمين مما نتج عنه ظهور قوائم التدفق النقدي وفقا لما صدر من معايير محاسبية، ومدى إمكانية استخدمها في التحليل وتقييم المشروعات ،و تغطيتها لمتطلبات منح التمويل وفقا لصيغ منح التمويل الإسلامية. وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والتحليلي الوصفي . وتوصلت الدراسة إلي أن مفهوم التقارير المالية واسع وشامل لكل المعلومات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمخرجات النظام المحاسبي ودرجة الإفصاح فيها ، والعمل علي زيادة الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية للعمليات التشغيلية لتوفير معلومات تفيد في اتخاذ قرارات منح التمويل. وا وصت الدراسة بضرورة العمل علي زيادة الإفصاح في عرض البنود لتحقيق الاستفادة القصوى في معلوماتها في اتخاذ قرار منح التمويل، بالإضافة إلي رفع كفاءة متخذي القرار التمويلي، والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وان تصنف قائمة التدفقات النقدية المعتمدة من المراجع كجزء من متطلبات العرض والإفصاح.

11. دراسة بتول الطيب أحمد على محمد, 2000م، (تمويل الاستثمار العقاري بالصيغ الإسلامية)[1].

تناولت الدراسة مشكلة ارتفاع التمويل من خلال الأوعية التمويلية المتاحة, وعدم تشجيع السياسات المصرفية للتمويل العقاري بالإضافة إلي أن طبيعة الاستثمار العقاري يقلل من فرصته في المنافسة علي الموارد المتاحة للتمويل. وتبرز أهمية الدراسة في السعي لإيجاد بعض الحلول لمشاكل التمويل من خلال توفير بيانات ومعلومات تساعد على رسم السياسة التمويلية للبنك العقاري وفقاً للصيغ الإسلامية. وهدفت الدراسة إلى إبراز كفاءة الصيغ الإسلامية في التمويل العقاري وذلك من خلال المقارنة بين الصيغ الربوية والإسلامية في التمويل والوقوف على الوضع التمويلي للبنك العقاري والحكم على مدى كفاءته من حيث الكم والكيف,واقتراح بعض الحلول لزيادة كفاءة التمويل العقاري عموماً , والبنك

(1) بتول الطيب أحمد على محمد, **تمويل الاستثمار العقاري بالصيغ الإسلامية**, (السودان: جامعة النيلين, رسالة ماجستير غير منشوره, 2000م).

العقاري على وجه الخصوص واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت الدراسة الى قصور مؤسسات التمويل وعدم قيامها بالدور الأساسي مما يترتب عليه قصور موارد الإسكان على السكان وارتفاع تكاليف المباني في السنوات الأخيرة, وتوقف بنك الادخار عن التمويل. وا وصت الدراسة بالتوسع في تمويل الإسكان التعاوني بالتقسيط لزيادة قاعدة المستفيدين, وتشجيع البنوك التي تتعامل في مجال الاستثمار العقاري من الدعم الحكومي ورفع رأس مال البنك العقاري بإدخال مساهمين جدد للبنك.

12.عمر عيسى حسن جهماني، 2001م، (مدى دقة النسب المالية في التنبوء بتعثر البنوك) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التحليل المالي للقوائم المالية لا يزال يعتمد علي الأساليب النقدية في تحليل النسب المالية التي تقوم أساسا علي تحليل كل نسبة مالية علي انفراد بالإضافة إلي التمييز بين النسب لتقييم قدرة قوة وضعف المنشأة، والعمل علي تطوير أسلوب التحليل المالي، وهدفت الدراسة الى معرفة الخسائر القادمة والخطر الكبير المرتبطين بتعثر المصارف وما لها من تأثير علي الاقتصاد الوطني وعلي قاعدة المتعاملين و العمل علي تطوير نموذج رياضي باستخدام النسب المالية للإنذار المبكر عن هذا الخطر الكبير. واستخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي في منهجية الدراسة. وتوصلت الدراسه إلي انه يمكن تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بتعثر الشركات،و اوصت الدراسه بتطوير انظمة انذار مبكر عن طريق تطوير برامج حاسوب تزود ادارات المنشأة بكشوفات دورية تتضمن أهم النسب المالية، والاعتماد علي البيانات المالية المنشورة للتمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة، واستخدام المستثمرين نموذج للتنبؤ بتعثر المنشآت.

13. دراسة عبده عجلان بابكر , 2006م (اثر الملاءة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل) [2]

تناولت الدراسة اثر الملاءة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل على المصارف الإسلامية مع التركيز على المصارف التجارية, وانعكاسات اثر تطبيق المقررات على الأداء المصرفي, وتأثر السياسات التمويلية والنقدية بهذه المقررات في ظل اختلاف البيئة الاقتصادية التي نشأ فيها معيار بازل. وهدفت الدراسة إلى دراسة اثر الملاءة المصرفية على المصارف دراسةً تحليلية وإبراز أبعادها الاقتصادية والاجتماعية على دور هذه المصارف في تنمية الاقتصاد السوداني من خلال تنمية مؤسسات الجهاز المصرفي باستخدام حزمة من الإًصلاحات المالية والإدارية والفنية التي وضعها البنك المركزي في سياساته النقدية والتمويلية. واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي والنماذج الوصفية والقياسية. وتوصلت الدراسة الى أن عدم الملاءمة المصرفية في المصارف السودانية وفق مقررات لجنة بازل يقلل من فرص وجودها في السوق المصرفية المحلية, وقد يؤدي إلى خروجها من السوق بالتصفية.

---

(1) عمر عيسى حسن جهماني، **مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك**، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد الأول- ابريل2001 م)، ص51

(2)عبده عجلان بابكر, **اثر الملاءة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل على المصارف السودانية للفترة من 1990 - 1999م**, (الخرطوم: جامعة النيلين, رسالة ماجستير غير منشوره, 2001م).

والتزام المصارف السودانية بمقررات لجنة بازل فيما يتعلق بالملاءة المصرفية يمكنها من رفع كفاية رؤوس أموالها بقدر يؤهلها على أداء دورها التمويلي في المشروعات التنموية, ويؤمن على بقائها في السوق المصرفية المحلية.وأوصت الدراسة المصارف السودانية بأن تسعى لترقية أدائها المصرفي لتحقيق نسبة تفوق نسبة الحد الأدنى للملاءة المصرفية المستهدفة من قبل لجنة بازل بقدر يؤهلها لمنافسة السوق الدولية, والعمل على خلق كيانات مصرفية قوية برؤوس أموال ضخمة من خلال تطبيق سياسة الدمج المصرفي.

14. دراسة السماني قسم الخالق موسى , 2002م، (المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق)[1] تناولت الدراسة التساؤلات وعلامات الاستفهام حول تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها ضمن نموذجها النظري وحول إدارتها بصورة عامة,وتأتي أهمية الدراسة من كونها تطبيقاً جديداً لمقارنتها بين تجربتين رائدتين في مجال المصارف الإسلامية هما مصرف قطر الإسلامي, وبنك فيصل الإسلامي السوداني وهي بالتالي تعتبر محاولة مساهمة اولية في الدراسات التطبيقية تشترك مع جهود اصلية أخرى في هذا المجال التي يضطلع بها باحثون ومؤسسات علمية راسخة في توفير البيانات والمؤشرات عن تجربة المصارف الإسلامية. وهدفت إلى دراسة المصارف الإسلامية في طورها النظري وتقييم الأداء بمصرف قطر الإسلامي وفيصل الإسلامي السوداني عن الفترة من 1991. 2000, وإجراء تحليل احصائي مقارن لتجربة المصرفين عن الفترة المذكورة.وانتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي الإحصائي الوصفي لاختبار صحة الفروض. و توصلت الدراسة الي نتائج اهمها للمصارف الإسلامية اشكالاً مختلفة من الاستثمار مستمدة من نظام الاقتصاد الإسلامي وتقوم علي تقدير العمل كمصدر للكسب، ومبدا المشاركة في الغنم والغرم بدلا من نظام الفائدة السابقة في النظام المصرفي التقليدي . أما مصرف قطر الإسلامي على مستوى تجميع الموارد وجذب المدخرات قام بدور ملموس في تنمية موارده المالية وفي استقطاب الودائع بصفة عامة, وودائع الاستثمار بصفة خاصة وفي جانب توظيف موارده قام بتوظيف موارده المالية بربحية,ولكن أداءه كان محدوداً على الاستثمار طويل الأجل. أما بنك فيصل الإسلامي قام بدور ملموس في تنمية موارده المالية واستقطاب الودائع,ولكن كان دوره محدوداً في جذب ودائع الاستثمار, وعلى مستوى قياس كفاءة الأداء في الموارد كان دوره ملموساً في نسبة الموارد المستخدمة, والاحتفاظ بسيولة مناسبة في مواجهة الودائع تحت الطلب . وأوصت الدراسة بتنسيق جهود علماء الشريعة والاقتصاد والمصرفيين في مجال الفتوى والتكييف الفقهي لمعاملات العمل المصرفي ومستحدثاته, وتوزيع الأدوار بين مؤسسات البحث في العمل المصرفي الإسلامي تفادياً للتكرار والتركيز على توجيه الموارد للاستثمار في المشاريع الداخليه. ودعم وزيادة الموارد الداخلية للمصارف الإسلامية

---

(1) السماني قسم الخالق موسى, **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**- تجربة مصرف قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي السوداني 1991 - 2000م, (الخرطوم: جامعة النيلين, رسالة دكتوراة غير منشوره, 2002م).

باعتبارها مصدرا ماليا يتميز بالثبات لاستخدامه في مجالات التوظيف طويل الاجل في مشروعات التنمية، وضرورة استحداث اوعية استثمارية جديدة لجذب المزيد من المدخرات التي تخدم هدف توظيف الأموال متوسطة وطويلة الاجل والتوسع في تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى بدلا من الاتجاه الحالي في الاعتماد الرئيسي علي صيغة المرابحة شكلا ومضمونا حفاظا لها من شبهات الربا , كما اوصت بتطوير ممارسة صيغ الاستثمار الإسلامية ومجالاتها وتنقيتها من السلبيات الناتجة عن التطبيق خاصة صيغتي المرابحة والسلم.

15. صلاح علي احمد محمد، 2002م (المعلومات المحاسبية واثرها علي قرارات الاستثمار في سوق المال)[1]

وتناولت الدراسة مشكلة عدم كفاية المعلومات المنشورة في القوائم المالية المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية والتي تعيق مسيرة حركة السوق، وتبرز أهمية الدراسة في إظهار دور المعلومات المحاسبية واسهامها في ترشيد القرارات الاستثمارية المتعلقة بالأوراق المالية. وهدفت الدراسة إلي تحديد أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة علي مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية، وفحص العلاقة بين مخاطر الاستثمار السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية ومدى تاثير ذلك علي القرار الاستثماري، وتحليل تلك المخاطر المنتظمة بهدف ترشيد قرارات الاستثمار من خلال تقدير عائد ومخاطر الاستثمار. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلي أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بمدى ملائمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتعتبر المعلومات أكثر منفعة لاغراض اتخاذ القرارات، وتمثل المعايير المحاسبية أهمية كبيرة لمتخذ القرار الاستثماري . كما أن المستثمر يعتمد علي المعلومات المحاسبية علي الرغم من عدم كفايتها لاتخاذ قراره الاستثماري. واوصت الدراسة بالتركيز علي تطبيق مفهوم التدفقات النقدية في القوائم المالية نسبة للمقدرة علي التأثير علي القرارات الاستثمارية كما اوصلت بالتركيز علي توفير كوادر مؤهلة للقيام بالتحليل المالي.

16. دراسة شمس الدين عبد الكريم النور , 2002م ،(الجهاز المصرفي في السودان 1956- 2001م ودور الأسواق المالية في ضوء الصناعة المصرفية واستراتيجيات العولمة) [2]

تناولت الدراسة مشكلة التحديات العالمية التي تواجه المصارف في السودان, ومدى قدرة ومواكبة واستيعاب الجهاز المصرفي السوداني لهذه المستجدات والتغيرات العالمية, ومعرفة الإجراءات والسياسات المطلوبة لمواجهة الجهاز المصرفي السوداني لهذه التحديات وكيفية التعامل معها. و تبرز أهمية الدراسة في معرفة حقيقة وتفاصيل التحديات العالمية التي تواجه المصارف السودانيه وصف وتحليل , وتقييم

---

(1) صلاح علي احمد محمد، **ا لمعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال**- دراسة تحليلية تطبيقية علي سوق الخرطوم للاوراق المالية، (الخرطوم: جامعة ام درمان الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2002م)

(2) شمس الدين عبد الكريم النور, **الجهاز المصرفي في السودان 1956- 2001م ودور الأسواق المالية في ضوء الصناعة المصرفية واستراتيجيات العولمة**, (الخرطوم: جامعة النيلين, رسالة دكتوراة غير منشوره, 2002م).

لأوضاع وأداء الجهاز المصرفي في السودان خلال الفترة من عام 1956- 2001م, وإمكانية تطويره وتحديثه في ضوء التطورات والمتغيرات الجديدة في الأسواق المالية والصناعة المصرفية واستراتيجيات العولمة, وهدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تقديم وتنمية قطاعات الاقتصاد السوداني من خلال تنفيذ تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الفترة من عام 1956 . 2001م, وتقييم دور بنك السودان كبنك مركزي في الإشراف على البنوك التجارية والمؤسسات المالية وجديتها والقيام بمسئولياتها كاملةً ,والوصول إلى صياغة مفهوم جديد للعمل المصرفي في السودان يقوم أساساً على الفهم السليم لدور المصارف والتطبيق الصحيح لآليات وأدوات المصارف في الممارسة الفعلية العملية. واستخدمت الدارسة المنهج التحليلي الذي يستند إلى المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية لدراسة الظواهر محل الدراسة.و توصلت الدراسة الى أن الجهاز المصرفي يعاني من آثار وسلبيات قرار التأميم وانعكس ذلك على دوره التنموي, الأمرالذي أدى إلى انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وان هنالك تطورات كبيرة حدثت في دور بنك السودان الإشرافي, مما أدى إلى بعض الفوضى, ويعاني الجهاز المصرفي السوداني من نقص كبير في الكوادر المصرفية المؤهلة. وان السياسات النقدية والائتمانية التي اتبعها بنك السودان خلال الفترة قيد الدراسة لم تحقق أهدافها من حيث التوظيف ومعالجة مشكلة التضخم والنمو الاقتصادي.وأوصت الدراسة بتطوير العمل المصرفي واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لرفع كفاءة الأداء باستخدام أنظمة الدفع الآلي والمقاصة الآلية واستكمال شيكات الحاسوب.

17.عبد الرحمن الحاج اسحق سليمان، 2003م، (طرق تقويم الاتفاق الرأسمالي وعلاقتها بالأداء المالي)[1]

تناولت الدراسة مشكلة الاتجاه المتزايد نحو ضخامة حجم الاستثمار في كافة القطاعات باعتبارها من أهم المقومات الأساسية في النمو الاقتصادي. وانعكاس القرارات الاستثمارية المدروسة علي الاقتصاد الكلي والمستثمرين ملاك المشروع، بالإضافة إلي طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي عند المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتنافسة ومدى وجود علاقات ذات دلالات إحصائية في استخدام طرق تقويم أداء الشركات. وتمثلت أهمية الدراسة في الدور المتعاظم الذي تلعبه الاستثمارات الرأسمالية في تقدم ونمو الشركات، وضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر المستقبلية التي تحيط بها ومعرفة مصادر القوة والضعف في ممارسات الشركات عند المفاصلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة في تطوير عملية اتخاذ القرارات المستقبلية الرأسمالية. واتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي و الاستقرائي . وتوصلت الدراسة إلي أن شركات المساهمة السودانية تستخدم الطرق المختلفة في تقويم النفقات الرأسمالية، ولجوء بعض الشركات إلي مكاتب الخبرة والجهات الاستشارية للاستعانة بها في تقويم بعض المشروعات الرأسمالية. ووجود درجة من التباين بين الشركات في تحديد سعر الخصم. وأوصت الدراسة بضرورة العمل علي

---

(1)عبد الرحمن الحاج اسحق سليمان، **طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي وعلاقتها الأداء المالي** - دراسة تحليلية تطبيقية، (الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).

تطوير الخبرات النظرية للجهات التي تقوم بتقديم المشروعات الراسمالية، وعقد دورات تدريبية للمدراء والمحاسبين لتوعيتهم بأهمية استخدام أساليب تقويم النفقات الرأسمالية في الاختيار بين الفرص الاستثمارية، و إعطاء موضوعات تحديد المخاطرة وقياسها عناية اكبر.

18. دراسة عادل التجاني السوري عمر , 2004م ،(أساليب التحليل المالي بالتركيز على النسب المالية للمصارف الإسلامية) [1]

تناولت الدراسة تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك التضامن الإسلامي, وهدفت الدراسة إلى تحديد معالم محاسبية للتحليل المالي للمصارف الإسلامية، وبيان نقاط الضعف والقوة في الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للمصارف الإسلامية. واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي لديناميكية أساليب التحليل المالي للمصرف الإسلامي, والمنهج التحليلي لتوضيح جزئيات القوائم المالية للمصرف الإسلامي. وتوصلت الدراسة الي أن البنوك الإسلامية لاحقةً للبنوك التقليدية، وان أدوات التحليل والنسب صممت لتحليل معطيات معايير محاسبية مختلفة عن تلك المعايير الإسلامية, وأن درجة الإفصاح لدى المصارف الإسلامية عالية وتمكن من استنباط وسائل قياس جديدة. وأوصت الدراسة بإيجاد أدوات تحليل كاملة للمصارف الإسلامية تقود إلى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بشكل دقيق, واستبعاد بعض النسب من القياس كنسب الربحية والديون من التحليل للمصارف الإسلامية لعدم إظهارها للنتائج بشكل يمكن من قراءتها واستنتاج نتائج منها.

19. دراسة محمد عبد الرحمن الحسن (معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية- الملاءمة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل, 2004م) [2]

تناولت الدراسة مشكلة عدم قدرة المصارف السودانية على بناء قاعدة مالية وإدارية قوية قادرة على المنافسة والتفاعل مع الأهداف, والتي أدت إلى وجود خلل كبير في الهياكل المالية والإدارية بالمصارف والذي يتمثل في رؤوس أموال المصارف وخلقها. وتبرز أهمية الدراسة في أن الرقابة المصرفية تعتبر أساس حماية المصارف. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الموجهات والمبادئ الرقابية الأساسية للجنة بازل, ومرتكزات الرقابة الاحترازية ونسب ملاءة رأس المال والمخاطر التي تؤثر على الأصول, والتعرف على التعديلات التي أدخلتها السلطات النقدية (بنك السودان), ومبررات تلك التعديلات من لجنة بازل كسياسات نافذة بما يلائم البيئة المصرفية الإسلامية. واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي. وتوصلت الدراسة أن عملية إدارة المخاطر من خلال تطبيق معيار كفاية رأس المال والحفاظ على النسبة المطلوبة للمعيار قد كانت إيجابية وأدت إلى رفع معدلات الكفاءة في إدارة الموارد والسيولة وأن هنالك نسبة كبيرة من المصارف لم تفِ بمعيار رأس المال. وأوصت الدراسة بالاستمرار في

---

(1) عادل التجاني السوري عمر, **أساليب التحليل المالي بالتركيز على النسب المالية للمصارف الإسلامية,** (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة ماجستير غير منشوره, 2004م).)

(2) محمد عبد الرحمن الحسن, **معيار كفاية رأس المال بالمصارف السودانية- الملاءة المصرفية- حسب مقررات لجنة بازل سويسرا**, (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة ماجستير غير منشوره, 2004م).

تحسين وسائل الرقابة المصرفية, وضبط المصروفات الإدارية بالمصارف. وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وان تصنف قائمة التدفقات النقدية المعتمدة من المراجع كجزء من متطلبات العرض والإفصاح، وخفض معدلات التعثر.

20. دراسة محمد حسن عبد الغافر صقر، 2004م (المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار)[1]

تكمن مشكلة الدراسة في أن الإدارة العليا لمؤسسة الميمنة والمعنية باتخاذ القرارات تتجاهل التقارير المالية عند اتخاذ أي قرار تمويلي أو استثمار مما نتج عنه قرارات غير رشيدة أدت إلي نتائج غير مرضية مع وجود انحرافات في أداء المؤسسة. وتبرز أهمية الدراسة في أن الاستخدام الأمثل والفعلي للمعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية يعطيكماً كبيراً من المعلومات عن الواقع والأوضاع التي تمر بها المؤسسة والتي علي ضوئها يمكن تحديد الاحتياجات التي تساهم في حل المشكلة التمويلية التي تواجه الإدارة. وهدفت الدراسة إلي تقييم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في ظل الحاجة للتمويل، وتحديد أهم العوامل المؤثرة علي الإدارة عند اتخاذ قرار التمويل وبيانات مدى فعالية استخدام المعلومات المحابية لزيادة فعالية القرار. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والإحصائي التحليلي وتوصلت الدراسة إلي أن التمويل يتم عن طريق التسهيلات المصرفية، وان الإدارة تسعى في البداية إلي الحصول علي التمويل عن طريق الدفعة الابتدائية قبل الخوض في المشروع، وان إتباع سياسة معنية في التمويل جعل من السهل تقدير الاحتياجات والحصول عليها وعدم وجود سياسة متبعة لفترة تحصيل الديون. واوصت الدراسة بعدم القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار قبل الرجوع إلي التقارير المحاسبية أو الاستمرار في المحافظة علي السمعة الطيبة لدى البنوك التجارية لأنها تسهل الكثير من الصعوبات عند الحاجة إلي التمويل، والاهتمام بوظيفة التحليل المالي للقوائم المالية لمساعدة الأقسام بالاستثمار والاستفادة من التقارير المالية في التمويل والاستثمار.

21. دراسة عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا ، 2005م،(أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية) [2]

---

(1) محمد حسن عبد الغافر صقر، **المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).

(2) عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا, **أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية**- دراسة ميدانية على مشروعات الصناعة السعودية 1999-2003م, (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة دكتوراة غير منشوره, 2005م).

تناولت الدراسة دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية. وتنبع أهمية الدراسة في إظهار دور البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والصناعية, ودورها الهام كدعامة رئيسية للاقتصاد, وتسليط الضوء على المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة. وهدفت الدراسة إلى وضع إطار علمي لمفهوم وطبيعة القرارات الاستثمارية, ثم التعرف على دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيدها, ومدى مساهمة النظام المحاسبي في توفير البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية. واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي والاستنباطي والتحليلي. وتوصلت الدراسة إلى اعتماد كافة المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على البيانات والمعلومات المحاسبية, ووجود نظام التقارير المحاسبية على مستوى مركز المسئولية في كافة المشروعات الصناعية, ووجود وعي وإدراك من جانب بعض الإدارات في المشروعات الصناعية السعودية بالدور الكبير والهام الذي يمكن أن تلعبه أنظمة التكاليف المتطورة في ظهور الأفكار الاستثمارية. وأوصت الدراسة بأن تنال مرحلة دراسة الجدوى التسويقية اهتماماً كبيراً من المختصين والمستثمرين. وأن يتم التقويم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية باستخدام الطرق والأساليب الكمية الحديثة.

22. دراسة أحمد جعفر محمد بتيك , 2005م (الصيغ الشرعية للاستثمار بالمصارف السودانية)[1]

تناولت الدراسة مشكلة التطبيقات المصرفيه غير الشرعية في الاستثمار, وقلة التدريب والتأهيل الشرعي للمصرفيين, وعدم فاعلية الرقابة الشرعية. وهدفت الدراسة إلى الوصول إلى أسباب الانحرافات الشرعية والمصرفية الناتج عن التطبيق بالمصارف الإسلامية بالسودان لتسهيل الحل والتقويم, والتركيز على دور وأهمية الموظف المصرفي الفقيه من خلال التركيز على التدريب والتأهيل, ومحاولة إبراز دور الاقتصاد الإسلامي من خلال تنشيط وتطوير الصيغ الاستثمارية بالمصارف والمؤسسات المالية استنهاضاً للمجتمع. واستخدمت الدارسة الأسلوب التحليلي الوصفي وأسلوب المقابلات الشخصية.وتوصلت الدراسة أن ركيزة المصارف الإسلامية الكادر البشري ، وأن العلاقات الاجتماعية والمؤثرات السياسية ما زالت تلقي بظلالها على الإدارات العليا للمصارف والمؤسسات المالية. وتأرجح السياسات الاقتصادية وتضارب الخطط التكتيكية للبرامج الاستراتيجية أثر على الأداء الاستثماري, ومن ثم على المصارف والمؤسسات المالية وجعلها تحتاج إلى مقومات لتستعيد ثقة المستثمرين والمودعين لانعكاس الاقتصاد السوداني, وأن هيئات الرقابة الشرعية والإدارات الرقابية بالمصارف السودانية لم تؤدِ دورها بالصورة المطلوبة، وأن المصارف لا تهتم بدراسات الجدوى المتكاملة والجادة والتي تشمل مركز العميل المالي وخبرته وسمعته

(1) أحمد جعفر محمد بتيك, **الصيغ الشرعية للاستثمار بالمصارف السودانية بين النظرية والتطبيق**, (الخرطوم: جامعة النيلين, رسالة دكتوراة غير منشوره, 2005م.

بالسوق، وعدم اهتمام المصارف بالضمانات المقدمة مع العملية الاستثمارية والاكتفاء بشخصية العميل وسمعته فقط، وقلة التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية بشان تبادل المعلومات والخبرات الاستثمارية والتمويلية لمواجهة السوق المحلي والعالمي. وأوصت الدراسة بوضع آليات جديدة وفعالة لتطبيق توصيات المؤتمرات الاقتصادية وتشجيع المصارف, وتسهيل إجراءات استيراد التقنيات الحديثة والأساليب المصرفية المتطورة, ودعم وتنشيط إدارات التخطيط والبحوث والتسويق بالمصارف الإسلامية للاهتمام والتركيز على دراسات الجدوى والسوق وبنوك المعلومات. والتأكيد على تطبيق المنشورات والسياسات التمويلية بشأن اخذ الضمانات الكافية عند منح التمويل في العمليات الاستثمارية والاستفادة من نجاح المشروعات الاستثمارية لتقويم المشاريع المستقبلية وبناء أجهزة فعالة لقياس السوق والمتابعة والاشراف بصورة دورية.

23. دراسة محمد الفاتح محمود بشير, 2005م (دور الاستثمار في الأوراق المالية من منظور إسلامي) **(1)**

تناولت الدراسة مشكلة التعامل مع درجة مخاطر الأوراق المالية والتي ترتبط بالاستثمار المالي والعائدات المتوقعة من ذلك الاستثمار, وكيفية الموازنة بين هذين العاملين لتعظيم الأرباح مع تقليل المخاطر ما أمكن ذلك. وتنبع أهمية الدراسة من حداثة تأصيل الاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية, وإزالة الجهل بفرض الآراء الفقهية المختلفة. وهدفت الدراسة إلى بيان أهمية أسواق الأوراق المالية في الحياة الاقتصادية, وعرض أنواع المعاملات التي تجري في أسواق الأوراق المالية وبيان الصيغ الشرعية التي تكتمل بها سوق الأوراق المالية وتحليلها ونقدها من منظور إسلامي والبحث عن المميزات التي يفضها المستثمر .واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. و توصلت الدراسة إلى أن إصدار وتداول جميع أنواع السندات محرمة شرعياً ما دامت تصدر بفائدة, ويختلف معنى المضاربة في البورصة عن معنى المضاربة في الفقه الإسلامي تماماً . ومن أهم العمليات التي تجرى في بورصة الأوراق المالية هي المضاربة والعمليات الآجلة والعاجلة ويتم إصدار الاوارق المالية عن طريق السوق الأولية ويتم تداولها في السوق الثانوي.ومن توصيات الدراسة إجراء دراسات حول موضوع بورصة الأوراق المالية الإسلامية، و عقد دورات للتأصيل الفقهي للأوراق المالية وتهيئة الكوادر و الخبراء في هذا المجال، كما أوصت الدراسة الحكومات و المؤسسات و الشركات و البنوك بتشجيع الاستثمار المحلى و تشجيع المشاركة المحلية في عمليات الأسواق المالية ، و المعاونة في تحليل و تقييم الدراسات التي تشجع على الاستثمار، ودعم مؤسسات الوساطة المالية.

24. دراسة عبد الله علي عبد الله الطواقي، 2005م، (المصارف الإسلامية في ضوء التطورات المحلية والدولية)[1]

(1) محمد الفاتح محمود بشير, **دور الاستثمار في الأوراق المالية من منظور إسلامي**, دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية, (الخرطوم: جامعة النيلين, رسالة دكتوراة غير منشورة, 2005م).

تناولت الدراسة مشكلة التطورات المصرفية المتلاحقة التي يمر بها العالم والتي جعلت المصارف الإسلامية تواجه العديد من المشاكل والصعوبات، و أن المصارف الإسلامية تفتقر إلي الخبرة الطويلة في المجال المصرفي . وتكمن أهمية الدراسة في أن تجربة المصارف الإسلامية في اليمن ما تزال تجربة حديثة العهد وتحتاج إلي العديد من الدراسات للوقوف علي أهم المشكلات التي تحد من نشاطها في مجال الاستثمار. وهدفت الدراسة إلي محاولة تلمس واقع المصارف الإسلامية في اليمن وما حققته في المجال التنموي، والتعرف علي أهم الصعوبات والمشاكل التي تحد من نشاط المصارف الإسلامية ولا سيما في مجال المضاربة والمشاركة والبحث عن صيغ استثمارية جديدة، ودراسة التطورات المصرفية، ومحاولة الاستفادة منها في عملية تطوير المصارف الإسلامية والتقدم بها إلي الإمام . واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلي أن المصارف الإسلامية تسعى لتنويع آليات التمويل للمشاريع الاستثمارية من خلال وضع الخطط والبرامج عن طريق المرابحة، والتدرج في توسيع الاستثمارات في مجال المضاربة والمشاركة والسلم والاستصناع بصورة بطيئة وبحذر. و ان المصارف الإسلامية في اليمن تعاني من فائض السيولة وتعتمد علي المرابحة في معظم نشاطها الاستثماري، و أن صيغة المشاركة من أفضل آليات التمويل الاستثماري لتوظيف أموال المصارف في الوقت الحالي. وأوصت الدراسة بالمحافظة علي استخدم صيغ المضاربة والمشاركة والسلم، وان التركيز علي المرابحة يؤثر سلبا علي المصارف الإسلامية ويحدث خللا في تطبيق آليات التمويل لذلك ينبغي وضع خطط وبرامج تهدف للحد من المرابحة تدريجيا. وضرورة التنسيق بين علماء الشريعة والاقتصاد في دراسة المستجدات والتطورات من الناحية الاقتصادية والشرعية لا يجاد المخارج الفقهية لهذه المعاملات وتفعيل الجانب الاجتماعي في المصارف الإسلامية.

---

(1)عبد الله علي عبد الله الطواقي، **المصارف الإسلامية في ضوء التطورات المحلية والدولية**- دراسة تطبيقية علي اليمن، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوارة غير منشورة، 2005م)

1. التقارير

كانت الإدارة في المنشآت قديماً تعتمد في أداء مهامها على أسلوب الملاحظة الشخصية والمشاهدة العملية , ونظراً لتوسع المشروعات وتعقيد إدارتها أصبح المسئولون في المنشآت يبتعدون عن مجال التنفيذ الفعلي وصاروا يحتاجون إلى من يساعدهم في التخطيط ورسم السياسة المستقبلية للمنشأة, لكي يتفرغوا لمراقبة النشاط الفعلي الذي تقوم به المنشأة ويتحكموا في سير عمل المنشأة واتخاذ القرارات . وأصبح من الضروري أن يكون هناك وسيلة لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمنشأة , فلذلك وجدت التقارير لتساعد الإدارة في القيام بوظائفها الرئيسية من تحديد الأهداف, ورسم السياسات , ووضع البرامج والخطط , وتحقيق الرقابة. فتنتقل البيانات إلى المسئولين في المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة عن طريق التقارير وحتى يكون هؤلاء الأشخاص على علم ومعرفة بما يجري داخل المنشأة في الحاضر , ومعرفة التنبؤات المستقبلية بما يتعلق بنشاط المنشأة . ودراسة المشاكل الإدارية والمالية وإيجاد الحلول المناسبة لها . وتمثل التقاريرمخرجات النظام وتعتمد معلوماتها أساساً لاتخاذ القرارات لذلك تحتوي هذه التقارير على بيانات صحيحة ودقيقة وملائمة للغرض المعد من أجله وتقدم في الوقت المناسب . وبما ان نظام المعلومات المحاسبي يعتبر وسيلة الاتصال في المنشأة فان من مهامه الرئيسية إنتاج البيانات وتقديمها إلى المنفذين في المنشأة لمعاونتهم في أداء مهامهم الاساسية والفرعية [1] . وعرفت التقارير بانها الرسائل التي تمثل المنتج النهائي لنظام المعلومات[2]. وعرفت أيضاً بانها عرض للحقائق الخاصة بموضوع معين أو مشكلة قائمة[3] .كماعرفت بانها وسيلة لتبادل المعلومات[4] وعرفت بانها النتائج التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف

(1) السيد عبد القصود دبيان ، و محمد الفيوم ، مرجع سابق ، ص 10 .
(2) غسان القباني , **التقارير المالية والمصرفية** , مرجع سابق , ص 54.
(3) محمد قاسم شلتوت , **المدخل الاتصالي لتحرير التقارير المالية** , (المملكة العربية السعودية : دار النشر العلمي والمطابع , بدون سنة نشر) , ص16.
(1) الايهم صالح وآخرون , **برمجة نظام المحاسبة العامة باستخدام Access 2000** ، (سوريا : شعاع للنشر,2000م) , ص20.

ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الانشطة المختلفة[1]. يستنتج الباحث بان التقارير هي :

1. وسائل الاتصال الكتابي لدى مختلف المنشآت لاعتماد إدارة المنشأة على البيانات والمعلومات التي تحتويها هذه التقارير ، والتي تعمل على توضيح حقيقة الأحداث بداخل هذه المنشآت واعتماد الإدارة على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الائتمانيه .

2 . وضع الخطط واختيار الأسلوب المناسب للعمل بداخل وخارج المنشأة .

3 . توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمارات والقرارات الأخرى .

4 . تحتوي التقارير على بيانات صحيحة ودقيقة ، وملائمة للغرض من اعدادها .

5 . ان تقدم المعلومات في الوقت المناسب .

ويمكن للباحث تعريف التقارير بانها رسالة كتابية أو شفوية تحتوي على معلومات تفيد إدارة المنشأة في اتخاذ قرارتها .

أنواع التقارير

يمكن تصنيف التقارير كالآتى[2]:

1 . من حيث الفترة التي يغطيها التقرير: تصنف التقارير من حيث الفترة التي تغطيها إلى :

أ . تقارير دورية : تصدر بصورة يومية أو أسبوعية أو شهرية .

ب . تقارير غير دورية : تصدر بصفة خاصة وغير متكررة، ويكون صدورها حسب طلب الإدارة أو الجهة المختصة أوحسب الظروف الطارئة .

2. من حيث المستويات الإدارية : تصنف التقارير من حيث المستويات الإدارية إلى(3):

أ. تقارير الرقابة : تقارير الرقابة تساعد الإدارة في القيام بالوظيفة الرقابية من خلال فحص نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها أولاً باول مع الأهداف المعيارية التي حددتها في الخطة المعمول بها وتعد تقارير الرقابة للرقابة على الأداء الجاري وبيان الانحرافات الفعلية عن الأداء الفعلي.

ب . التقارير الإخبارية : التقارير الاخبارية تهدف إلى إعلام مستخدمي التقارير بالمعلومات التفصيلية حول المشكلة أو الإجراءات التي اتبعت في الوصول إلى كتابة التقارير .

ج . تقارير المسؤولية : تعد تقارير المسئولية لمعرفة اداء الاشخاص المسؤولين لأعمالهم على أكمل وجه وقياس نتائج نشاطاتهم , ومحاسبتهم عند وجود اخطاء او تقصير او انحرافات .

3. من حيث طبيعة التقاريرتصنف التقارير من حيث طبيعتها إلى[4]:

---

(2) احمد رجب عبد العال , مرجع سابق , ص 433.

(3) محمد يوسف الحفناوي , **نظم المعلومات المحاسبيه** ، (عمان : دار وائل ، 2001) , ص92.

(4) محمد قاسم شلتوت , مرجع سابق , ص20.

(1) حسن محمد كمال , **التخطيط والتنظيم المحاسبي للمشروع** , (مصر: دار الجيل , بدون سنة نشر), ص69.

أ . التقارير الكمية : تتضمن البيانات المتعلقة بالعناصر المادية والبشرية في المنشأة, ومدى كفاية هذه العناصر لتحقيق اغراض المنشأة, ومدى كفاية الموارد المتاحة , والمستلزمات السلعية والمخزنية , والطاقة الآلية خلال المدة المحددة .

ب . التقارير النقدية : تتضمن قيمة الموجودات والمطلوبات او قيمة المصروفات والايرادات خلال الفترة المحددة . و تشتمل على البيانات التي تؤثر على نشاط المنشأة ومركزها المالي .

4. من حيث أهداف التقارير: تصنف التقارير من حيث الأهداف إلى [1]:

أ . التقاريرالرقابية : تتضمن البيانات اللازمة لتوجيه ومراقبة التنفيذ ودراسة وتحليل الانحرافات التي تحدث بين الاداء الفعلى والمخطط أولاً بأول , وتقديم التقاريرعن هذه الانحرافات .

ب . التقارير التخطيطية : تشتمل على البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض التخطيط ووضع الأهداف، ورسم السياسات , ودراسة التحليلات والتنبؤات, وبرامج العمل في المستقبل .

5 . من حيث الجهة المستفيده من المعلومات : تصنف التقاريرمن حيث الجهة الستفيده من المعلومات إلي[2] :

أ . التقارير الداخلية : هي التقارير التي تعد للادارة أو اصحاب المنشأة ، وتختلف باختلاف الغرض منها مثل التقارير التي توضح المركز المالي للمنشأة وتقدير المدينين والدائنين...الخ. وهذه التقارير الداخلية يتم اعدادها على أساس يومي أو اسبوعي أو شهري أو ربع سنوي حسب متطلبات الإدارة .

ب . التقارير الخارجية : هي التقارير التي يتم اعدادها لكي يستخدمها اشخاص خارج المنشأة مثل الدائنين والمستثمرين والحكومة والعملاء . وتقوم مراكز المعلومات بتوفير جانب من التقارير لعناصر من البيئة الخارجية التي تهتم بنشاط المنشأة[3]. وتحتوى التقارير التي تقدم للبيئة الخارجية على التقارير الآتية[4]:

1.تقارير تظهر نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة.

2. تقارير تظهر نتيجة المركز المالى للمنشأة في تاريخ معين.

3. تقارير تظهر التغيرات التي طرأت على المركز المالى خلال الفترة المالية.

ويوضح الشكل رقم (4) أنواع التقارير

---

(2) غسان القباني , مرجع سابق , ص 55.

(3) الايهم صالح , وآخرون , مرجع سابق , ص 20

(1) محمد فخرى مكى , **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** , (الاسكندريه : الدار الجامعيه , 2000م) , ص 281 .

(2) محمد سمير الصبان , وآخرون , **الاطار الفكرى و العملى للمحاسبه كنظام للمعلومات** , (الاسكندريه : الدار الجامعيه ، 2002 ، 2003) ، ص ص 35 , 36.

بسم الله الرحمن الرحيم

علوم تجاريه

مقررالصف الاول

المؤشرات المالية